



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**Fluctuations in Global Oil Prices and Their Impact on The Financial
Performance of the Banking Sector in Oil-Exporting Countries:
Evidence from the Kingdom of Saudi Arabia**

Zahraa A. Alnuaimi*, Mohammed Y. Alsharaby,

Sara Akram Khatab, Bashar Ahmed Al.Iraqi

College of Administration and Economics/ University of Mosul

Keywords:

World Oil Prices, Financial Performance,
Banking Sector.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 24 Oct. 2024

Accepted 11 Nov. 2024

Available online 30 Jun. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

zahraa A. Alnuaimi

College of Administration and
Economics/ University of Mosul



Abstract: The research aims to provide a clear comprehensive picture of the mechanisms and channels through which global oil price fluctuations contribute to influencing the financial performance of the banking sector, while anticipating a quantitative model capable of estimating, testing and explaining the nature and direction of the impact of global oil price fluctuations on the banking sector profitability index and its value in the Kingdom of Saudi Arabia for the period 2014-2023 and for quarterly data, by adopting the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology presented by Pesaran et al. (2011). The estimation results revealed the existence of a statistically significant direct effect of global oil price fluctuations on the profitability of the banking sector, expressed by the return on assets index in the Kingdom of Saudi Arabia in the long term, while there was no agreement on the nature of this effect in the short term. The results also reflected the need to adjust the imbalances that occurred in the short term and return to the long-term equilibrium state, which requires a period of (3.414) chapter. Keywords: Oil prices, financial performance, banking sector, banking sector profitability. Return on assets.

تقلبات أسعار النفط العالمية وأثرها في الأداء المالي للقطاع المصرفي في البلدان المصدرة للنفط: دليل من المملكة العربية السعودية

زهراء أحمد النعيمي محمد يونس الشرايبي سارة أكرم خطاب بشار أحمد العراقي
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

يهدف البحث إلى تقديم صورة شمولية واضح عن الآليات والقنوات التي يمكن أن تمارس عبرها التقلبات في أسعار النفط العالمية تأثيرها في الأداء المالي للقطاع المصرفي، مع استشراف نموذج كمي قادر على تقدير واختبار وتفسير طبيعة واتجاه هذا التأثير وقيمه في المملكة العربية السعودية وللمدة 2014-2023 وأبيانات فصلية، من خلال اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي قدمه (Pesaran et al. (2011). وقد أفصحت نتائج التقدير عن وجود تأثير طردي ذي دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط العالمية في ربحية القطاع المصرفي والمعبر عنه بمؤشر العائد على الموجودات في المملكة العربية السعودية في الأجل الطويل وبمرونة قدرها (0.9521)، في حين غاب التوافق في طبيعة هذا التأثير في المدى القصير. كما عكست النتائج، أنه ومن أجل العودة إلى حالة التوازن طويل الأجل واجراء عملية تعديل الاختلالات الحاصلة من الأجل القصير يتطلب الأمر مدة زمنية قدرها (3.414) فصل.

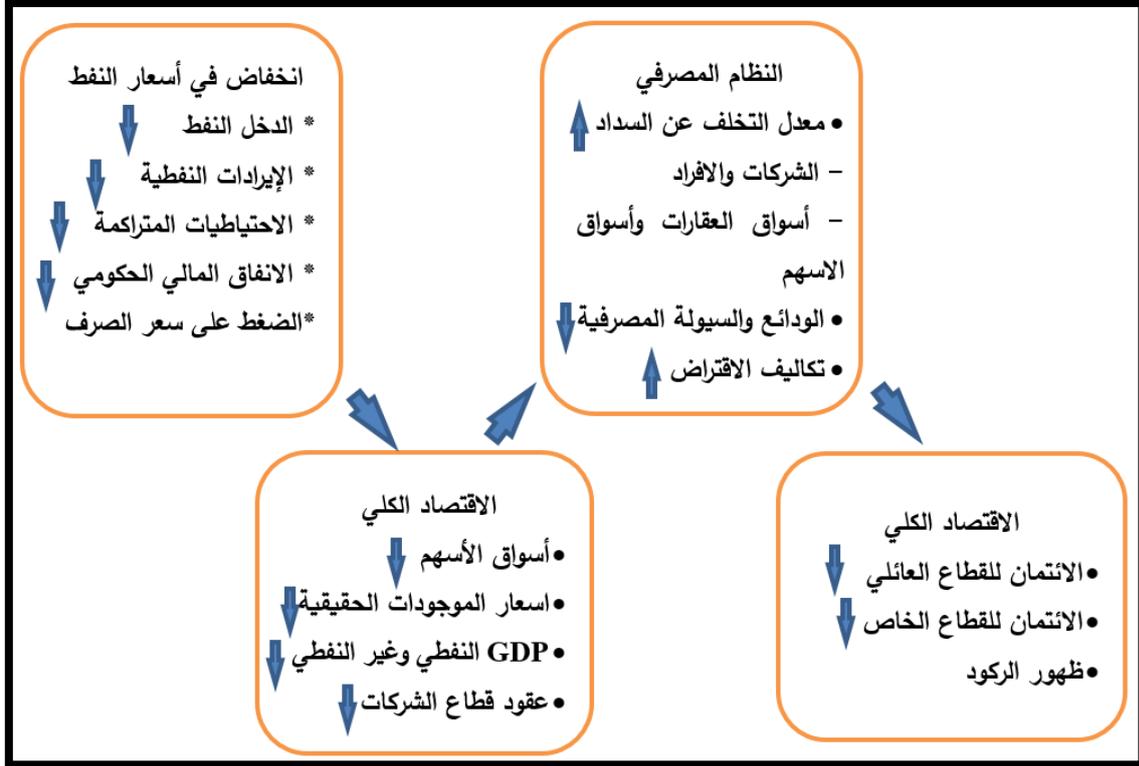
الكلمات المفتاحية: أسعار النفط العالمية، الأداء المالي، القطاع المصرفي.

المقدمة

لم يغب عن اهتمام الفكر الاقتصادي والمالي، وانطلاقاً من الدور المهم والمحوري الذي يمارسه النفط في معظم متضمنات النشاط الاقتصادي وقطاعاته في البلدان المصدرة له، في إثراء الدراسات النظرية والتجريبية الموثقة لأليات تأثير التقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية، والنتيجة عن استجابتها لحالات عدم التوازن بين جانبي العرض والطلب في السوق العالمية والخاضعة لتفاعل مصفوفة من المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية والترتيبات المؤسسية والأسواق المستقبلية والأجلة (Sadorsky, 2004: 707-717)، في متضمنات ومتغيرات الاقتصاد الكلي وأسواق الأوراق المالية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي أكدت في معظمها على ارتفاع احتمالية تأثيراتها الإيجابية مع ارتفاع مستوياتها وبشكل أكبر من احتمالية ارتفاع تأثيراتها السلبية بانخفاض مستوياتها (Lee et al., 2001: 321-349)، (Hooker, 1996: 195-213)، إلا أنه لم يحصل على ذلك القدر من الاهتمام في اختبار وتمحيص وتفسير أثر تلك التقلبات المذكورة في أداء المصارف والقطاع المصرفي ومؤشراتها، والتي أبرزت في غالبيتها وكما أشار (Nadalizadeha et al., 2019) إمكانية تمييز قناتين رئيسيتين يتم من خلالهما انتقال أثر التقلبات في أسعار النفط العالمية، والذي عادة ما يكون انخفاضه سلبياً في مكونات أداء القطاع المصرفي في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، وعبر تأثيره الحاسم في الأنشطة الاقتصادية وتراجع الأداء المالي للشركات وانخفاض الإيرادات الحكومية ومن ثم حجم الانفاق الحكومي وتناقص في أسعار الموجودات وانخفاض في قيم العقارات وكذلك الميزانيات العمومية للمصارف (Al-Khazali & Mirzaei, 2017: 193-208)، وكما يعكسها الشكل رقم (1)، وهما:

أ. قناة الموازنة الحكومية

تعتمد البلدان المنتجة والمصدرة للنفط وبشكل أساسي في إدارة وتمويل أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمستندة بصورة رئيسة على موازنتها الحكومية، على إيراداتها النفطية.



شكل (1): قنوات انتقال إثر الانخفاض في أسعار النفط العالمية الى النظام المصرفي

Source: Alodayni, S. (2016). Oil Prices, Credit Risks in Banking Systems, and Macro-Financial Linkages across GCC Oil Exporters. International Journal of Financial Studies, 4(4),.4.

فالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية وما يحدثه من تقلبات في الإيرادات النفطية تنعكس على الموازنة العامة في كلا جانبيها (الإيرادات والنفقات)، ستترك آثارها الإيجابية أو السلبية على مجمل النشاط الاقتصادي. فانخفاض أسعار النفط العالمية وما يولده من تراجع في الإيرادات المتوقعة للموازنة تنتهي في بؤدة عجز الموازنة، تدفع بالحكومة وفي محاولة منها لمواجهة التآكل والتخفيف من آثارها إلى السير باتجاه تخفيض النفقات الموجهة إلى المشاريع التنموية والبنية التحتية الأساسية، فضلا عن تقليص المخصصات التمويلية للاستثمارات الحالية والمخططة، والتي هي في جزء كبير منها تمثل عقودا مع القطاع الخاص، الأمر الذي ينعكس في تراجع مستويات الأنشطة الاقتصادية، الذي يتشكل بصيغة ضعف وغياب قدرة الشركات والمؤسسات الخاصة على سداد التزاماتها المالية للجهات المقرضة لها، ومن أهمها المؤسسات المصرفية، ومن ثم زيادة مستويات التخلف عن سداد القروض، الذي يعد من العوامل المثبطة لأداء القطاع المصرفي وتراجع مؤشرات أداءه وارتفاع مستويات مخاطرة الائتمانية. وفي ذلك يؤكدان (Al-Khazali & Mirzaei, 2017)

على أن انخفاض أسعار النفط بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع معدلات القروض المتعثرة بنسبة 0.1% في الدول المنتجة للنفط.

ومن جانب آخر، فقد يمارس التدهور في النشاط الاقتصادي الناتج عن انخفاض أسعار النفط العالمية، وكما يشير (Berger & DeYoung 2019)، تأثيراً سلبياً ينعكس بشكل تدهور في أداء سوق الأوراق المالية، وانخفاض في قيمة الموجودات، ومن ثم تراجع قيمة الضمانات المصرفية، فضلاً عن القيمة الصافية لموجودات المصارف والشركات، ومن ثم تدني القيم الكلية للميزانيات العمومية للمصارف. الأمر الذي يدفع بها وخاصة ذات رؤوس الأموال الضعيفة والميزانيات العمومية المتدنية إلى الميل باتجاه تنويع محافظها الاقراضية ومنح الائتمان للمقرضين المجازفين ذوي المخاطر العالية، أو محاولة رفع مستويات الفائدة على الائتمانات الممنوحة، وهو ما يصب في النهاية في ارتفاع معدلات عدم سداد القروض المصرفية وزيادة مستويات تعثرها. فمستويات النشاط الاقتصادي وما يصاحبها من معدلات نمو اقتصادي عادة ما ترتبط عكسياً بالقروض المتعثرة.

وفي السياق نفسه يؤكد (Yildirim & Efthyvoulou, 2018) (Albulescu, 2018) على أن انخفاض قيمة أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية بما في ذلك أسهم المصارف العاملة والمنظمة إلى السوق في البلدان المصدرة للنفط، والناتجة عن انخفاض أسعار النفط العالمية، عادة ما ينعكس على تدني نسبة سعر السهم إلى القيمة الدفترية له، مما يخفض من قدرة المصارف على توليد الأرباح المستدامة من جانب، ومن جانب آخر وكما يؤكد (Poghosyan & Hesse 2009) ينعكس في انكماش حجم النشاط الائتماني ومن ثم الربحية المصرفية.

وفي اتجاه آخر من التحليل يشير (Mishkin 2010) إلى أن الحكومات في البلدان النفطية، وبهدف تغطية العجز في موازنتها المالية، تلجأ عادة إلى الاقتراض من المصارف المحلية، إلا أنها قد تضطر، وفي ظل ظروف غير متوازنة ناتجة عن انخفاض إيراداتها النفطية الذي يشكل انخفاض أسعار النفط العالمية أحد أسبابها، وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المصارف المقرضة، إلى عدم سداد تلك الالتزامات، مما يضعف من إمكانيات سيولتها ومن ثم قدرتها على التحرك باتجاه الفرص الاستثمارية المتاحة مما يضعف من أداء مؤشرات الأساسية. كما قد يلجأ المستثمرون، من جانب آخر، وعند ادراكهم لعجز الموازنة وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية وسداد الديون، إلى عرض بيع جزء أو كل موجوداتهم من السندات الحكومية، مما يرفع من مستويات المعروض منها في السوق ومن ثم انخفاض أسعارها، الأمر الذي ينعكس بتدني القيمة الصافية للموجودات المصرفية التي تشكل السندات الحكومية جزءاً مهماً منها. والتي تعمل بمجملها على تدهور وتراجع إمكانية المصارف أو القطاع المصرفي على توفير الائتمان المطلوب والمرغوب، ويدخلها في نفق "غياب التماثل المعلوماتي" (Asymmetric Information) وما ينتج عنها من ظاهرة "الاختيار السلبي" (Adverse Selection)، و"الخطر الأخلاقي" (Moral Hazard)، كنتيجة لرغبتها في تعويض الأضرار والخسائر.

ب. **قناة سعر الصرف:** عادة ما تضع التغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية البلدان المصدرة للنفط، سواء من خلال عبوره بما يعرف، وكما أشار (Golub (1983)، (Krugman (1983)، بقناة أثر الثروة "Wealth Effect Channel" أو من خلال مروره بما يعرف، وكما بين (Amano & Van Norden (1998) بقناة معدلات التبادل التجاري (Terms of Trade Channel)،

ونتيجة لما تحدثه من تقلبات في أرباح العملات الأجنبية، قيودا على أسعار الصرف وقيمة العملة المحلية.

فانخفاض أسعار النفط العالمية وما يولده من انخفاض في مستويات تدفق العملات الأجنبية إلى الاقتصادات المحلية من جانب، وتخفيضه لقيم أرصدها النقدية الأجنبية بالعملة المحلية و/أو بالعملات الأجنبية الأخرى من جانب آخر، سيزيد من الضغوط المفروضة على العملة المحلية ويدفعها باتجاه الانخفاض، في مقابل ارتفاع قيمة سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، ويحدث السيناريو المعاكس لذلك عند ارتفاع أسعار النفط العالمية (Beckmann & Czudaj, 2013: 665-678). يتبع ذلك الانخفاض في قيمة العملة المحلية وضغطا آخر على معدلات التضخم المحلية وكذلك مستويات الإنتاج المحلي. فمع انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، ستميل أسعار السلع الأجنبية المستوردة إلى التزايد، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، التي تشكل حافزا للوحدات الاقتصادية للاتجاه نحو الأنشطة التضاربية، وتمنحها الرغبة والاستعداد للحصول على القروض المصرفية بأسعار فائدة منخفضة نسبيا وإعادة توجيهها نحو الأسواق غير الرسمية ذات أسعار الفائدة الأعلى، وتفضيلهم لدفع الفوائد والغرامات التأخيرية الناتجة عن عدم التزامهم بالعقود الموقعة مع المصارف بضرورة إعادة القروض عند مواعيدها المحددة، على الحصول على التمويل المطلوب من الأسواق غير الرسمية ذات التكاليف المرتفعة، وهو ما ينتج عنه عدم رغبة المقترضين ومحاولتهم تأخير مواعيد تسوية التزاماتهم المالية تجاه المصارف خلال فترات التضخم مما يضعف ويهدد استقراره القطاع المصرفي. (Mohammadi et al., 2016: 81-101) (Fedoseeva, 2018: 117-126).

من خلال آلية أخرى للتأثير، يمارس انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية تأثيرا سلبيا في القدرة التسديدية للائتمانيات المصرفية للوحدات الاقتصادية، فتدني مستويات العملة المحلية ستفقد المنتجون المحليون، ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم وما يسببه من تزايد في تكاليف الإنتاج، الكثير من قدراتهم التنافسية مقابل الشركات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس بتراجع مستويات انتاجهم وربما يدفعهم للخروج من السوق الدولية، فتتخفف إيراداتهم المالية الاجمالية، التي تعد موردا لتسديد التزاماتهم المالية تجاه القطاع المصرفي من جهة، وتشكل أحد مصادر تمويل القطاع المصرفي من جهة أخرى، وبالتالي ينخفض حجم السيولة التي يعتمد عليها القطاع المصرفي في توفير وتهيئة التسهيلات الائتمانية، ومن ثم ستواجه حالة سداد الائتمانات المصرفية تعقيدات حقيقية. من جهة أخرى، فإن التقلبات في أسعار الصرف المحلية قد تضع المصارف تحت ما يعرف بعدم التوافق بين العملات (Currency Mismatch)، ففي ظل خضوع المصارف لتعاقدات دينية بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) ستزداد قيمة تلك العقود مع أية بوادر لوجود صدمة سلبية في قيمة العملة المحلية، في حين بالمقابل لم يحدث أي زيادة في أصولها، وهو ما يقود إلى دخولها في موجه من ضعف ميزانياتها العمومية، فتزداد حالة الخطر السلبي في تخصيص الائتمان. كما قد تضعف الصدمة السلبية في قيمة العملة المحلية من جانب آخر قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم المالية للقطاع المصرفي، فتتضاعف حالة الخطر الأخلاقي، التي تنتهي بارتفاع مستويات القروض المتعثرة (Nadalizadeha, 2019: 63-78).

وباتجاه مواز لما سبق، يشير Kilian (2008) إلى أن صدمات أسعار النفط قد تمارس تأثيرا سلبيا، ومن خلال ما يعرف بتأثير عدم اليقين (Uncertainty Effect) وتأثير الادخار الاحترازي

(Precautionary Savings Effect)، في مستويات الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي الذي ينعكس على القطاع المصرفي فيعمل على زيادة مساحة قروضه المتعثرة ويضعف من كفاءة أداءه. في مقابل ذلك فإن وجود صدمة نفطية إيجابية لدى البلدان المصدرة للنفط، والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية، وما تحدثه من ارتفاع مستويات الإيرادات الحكومية وما يتبعها من زيادة النفقات التي تحفز الاقتصاد باتجاه النمو عامة والقطاع غير النفطي خاصة، سترفع من سيولة القطاع المصرفي وتزيد من حجم ائتماناته وتدعم كفاءة مؤشراتاته (Athanasoglou et al., 2008: 121-136)، (Demirgüç-Kunt and Detragiache, 2000:287-307) (Vidal & Vidal, 2021: 290-311).

❖ **أهمية البحث:** مما تقدم، وفي ضوء ما يمكن أن تمارسه التغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية من تأثيرات إيجابية و/أو سلبية تمر عبر قنوات متغيرات الاقتصاد الكلي لتصل في نهايتها إلى القطاع المصرفي بمؤشرات المتعددة ومتغيراته المتنوعة، تظهر أهمية البحث الرئيسية، التي تستند إلى إمكانية استغلال وتسخير الصورة البانورامية الظاهرة من نتائج تلك التأثيرات في التنبؤ وقراءة المخاطر المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المصارف والقطاع المصرفي ومحاولة إدارتها، فضلا عن رسم وإعادة تقييم السياسات الخاصة بمكوناتها المختلفة.

❖ **مشكلة البحث:** تعاني البلدان المنتجة والمصدرة للنفط ومنها المملكة العربية السعودية، ونتيجة للتذبذبات الكبيرة والمتعددة التي تصيب أسعار النفط العالمية والمتأثرة بمصفوفة متباينة ومختلفة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والأمنية، عادة من تغيرات غير متوقعة في مجمل متغيراتها الاقتصادية والمالية الكلية التي تنعكس في جزء كبير منها في متغيرات ومؤشرات المصارف والقطاع المصرفي، الأمر الذي يدفع باتجاه طرح السؤال الآتي:

- ما هي طبيعة وآلية التأثير الذي يمكن أن تمارسه التغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية في مؤشرات ومتضمنات القطاع المصرفي في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط؟ وما هو حجم واتجاه هذا التأثير في المملكة العربية السعودية؟

❖ **فرضية البحث:** في ضوء ما طرح من سؤال جسد مشكلة البحث، جاءت فرضية البحث الأساسية لتأخذ الصيغة الآتية:

تستجيب مؤشرات القطاع المصرفي في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط ومنها المملكة العربية السعودية طرديا للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية.

❖ **هدف البحث:** في محاولة لحل مشكلة البحث وإثبات أو نفي فرضيته، سعى البحث إلى تقديم هيكل شمولي واضح عن الآليات التي يمكن أن تنتقل عبرها تقلبات أسعار النفط العالمية إلى مؤشرات القطاع المصرفي، علاوة على بناء نموذج تجريبي موضوعي قادر على تشخيص طبيعة تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية في مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي وقيمه واتجاهه في المملكة العربية السعودية وللمدة 2014-2023.

واستكمالاً للأطر النظرية التي عُرضت في جزء البحث الأول، التي اهتمت بتوضيح آلية انتقال تأثير التقلبات في أسعار النفط العالمية إلى مؤشرات القطاع المصرفي، سيتم تقسيم الجزء الثاني من البحث على ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول مراجعة الأدبيات التجريبية التي تناولت هذا التأثير في بيانات ومدد زمنية متباينة، في حين تناول القسم الثاني المنهجية التجريبية المعتمدة في تقدير وتحليل الأثر الذي يمكن أن تمارسه التقلبات في أسعار النفط العالمية إلى مؤشرات القطاع

المصرفي في المملكة العربية السعودية، مع عرض وتفسير ومناقشة نتائج نماذج التقدير المستخدمة، بينما تناول القسم الثالث والأخير الخاتمة، بما تحتويه من استنتاجات ومقترحات.

❖ **مراجعة الأدبيات التجريبية ذات العلاقة (Literature Review):** لم يكن دراسة وتشخيص إثر

التقلبات في أسعار النفط العالمية في المتغيرات الاقتصادية والمالية ومنها مؤشرات القطاع المصرفي وأدائه والوقوف على طبيعة واتجاه هذا التأثير، بعيدة عن اهتمام الأطر النظرية والدراسات الأكاديمية والتجريبية للفكر المالي والاقتصادي الحديث، كما لم تغب عن برامج ومناقشات المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد أجريت العديد من البحوث والدراسات التي تناولت ذلك والتي جاءت في معظمها لتتفق بفكرتها الأساسية العامة وتتباين في بعض نتائجها التفصيلية ووفقاً لتباين العينات والفترات الزمانية والمؤشرات والمعالجات الكمية المستخدمة، على وجود مزايا إيجابية لارتفاع أسعار النفط العالمية في مؤشرات القطاع المصرفي في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، في حين تبتعد تلك المزايا وتتلاشى وتنعكس عند انخفاض أسعاره.

فعبير سعيه لدراسة العلاقة بين صدمات أسعار النفط وربحية البنوك، وباعتماد منهجية (GMM) للبيانات المزدوجة لـ (Blundell & Bond (1998)، وباستخدام بيانات عن 145 مصرفاً في 11 دولة مصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال المدة 1994-2008، بين (Poghosyan & Hesse (2009) إن صدمات أسعار النفط يمر تأثيرها في ربحية المصارف من خلال قناتين أحدهما مباشرة والأخرى غير مباشرة تتم من خلال المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الخاصة بكل بلد، ففي الوقت الذي يمر غالبية هذا التأثير من خلال القناة غير المباشرة، تبقى القناة المباشرة ضعيفة في تحقيق ذلك، كما أشار إلى أن وجود آثار نظامية قوية لصدمات أسعار النفط على أداء المصارف الأمر الذي يتطلب عدم الاغفال عنها عند السعي لدعم التنظيم الاحترازي الكلي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي سياق تحليله للعلاقات التي تربط بين المتغيرات المالية الكلية وأسعار النفط في المملكة العربية السعودية، وباستخدام منهجي تحليل الانحدار المتعدد والانحدار الذاتي للمتجه (Multivariate And Vector Autoregression) باعتماد بيانات تسعة مصارف تمتد من عام 1999 إلى عام 2014، أكد (Miyajima (2016) على أن انخفاض أسعار النفط العالمية وما ينتج عنه من تباطؤ مستويات الناتج غير النفطي سيقود إلى تراجع نمو حجم القروض والائتمان وارتفاع نسب القروض المتعثرة، مع حدوث موجات من الارتدادات العكسية تشمل فترات الميزانيات العمومية للمصارف، تنعكس بشكل مخاطر أعلى في الملائمة المالية للمصارف

وفي ضوء تحليله لتطور القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي الست وبالتركيز على اتجاهات نمو الائتمان، والميزانيات العمومية، والسلامة المالية، فضلاً عن سعر النفط خلال الفترة 2000-2014، أشار (Saif-Alyousfi et al. (2018) إلى ارتفاع معدلات نمو الائتمان وبشكل حاد جداً في تلك الدول مع الارتفاع المطرد في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي ضغط على موقف السيولة لدى مصارف تلك الدول، من جانب آخر فإن الارتفاع الكبير في حجم القروض المصرفية والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية قد تكون له انعكاسات غير مرغوبة وسلبية في جودة الموجودات المصرفية يعمل على ضعفها المتزايد خلال انعكاس الظروف وانخفاض أسعار النفط العالمية.

وفي دراسة (El-Chaarani (2019) هدف من خلالها تحديد تأثير تقلبات أسعار النفط على الأداء المالي للقطاع المصرفي في ثمان دول منتجة ومصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، الأردن، عمان، إيران) للمدة من يناير 2012 إلى ديسمبر 2017. أكد من خلالها تباين تأثير تقلبات أسعار النفط في الأداء المالي للقطاع المصرفي في البلدان عينة الدراسة، فبينما أظهرت النتائج وجود تأثير فعال ومباشر لأسعار النفط العالمية في الأداء المالي للقطاع المصرفي في عمان والبحرين وإيران، لم تظهر ذلك التأثير المباشر في الكويت والأردن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر، كما أظهر النتائج أن حجم الاقتصاد في كل دولة وتنوع نشاط قطاعاته غير النفطية يشكل قناة مهمة وفعالة التي يمر من خلالها التأثير المباشر يمر من خلالها تأثير تقلبات أسعار النفط إلى الأداء المالي للقطاع المصرفي ستقل من حجم هذا التأثير.

واكد (Countries & Al-Mohamad, (2022) في دراستهم التي تبحث في كفاءة الأداء المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي وتقييم مدى التأثيرات التي تركتها صدمة أسعار النفط عام 2014 على تلك الكفاءة، والمعتمدة في منهجيتها التجريبية على أسلوب تحليل مغلف البيانات ذي المرحلتين (DEA)، (2-Stage Data Envelopment Analysis) ومن خلال نتائجهم التجريبية على أن الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وصدمة أسعار النفط في عام 2014 كان لهما تأثير سلبي كبير على مستويات كفاءة المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي، كما إن المؤشرات الاقتصادية الكلية المحلية أظهرت تأثيرات أكبر فاعلية على كفاءة المصارف من المتغيرات المؤسسية أو الخاصة بالمصارف.

❖ **المنهجية التجريبية (Empirical Methodology):** في ضوء الأطر النظرية والدراسات التجريبية التي تضمنها الفكر المالي والاقتصادي ولاختبار فرضيات البحث، وتحقيق أهدافه الأساسية، والوصول إلى تشخيص كمي تجريبي لتقدير وتحليل أثر التقلبات في أسعار النفط العالمية والمتغيرات المتفاعلة معه في الأداء المالي للقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية كأنموذج للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط، وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 2014-2023 وبقيمها الفصلية لتبلغ عدد المشاهدات (40) مشاهدة، تم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) المقترح من قبل (Pesaran et al (1999) والذي يتميز باستخدامه المقاربة القياسية الديناميكية عبر التحليل على مستوى البعدين القصير والطويل الأجل.

❖ **مصادر البيانات:** تم الاستناد إلى قاعدة البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي السعودي للوصول إلى بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة والخاصة بالمملكة العربية السعودية، أما أسعار النفط العالمية فقد اعتمد الموقع الإلكتروني Investing.com للحصول على البيانات الخاصة بها.

❖ **متغيرات الأنموذج:**

أ. **المتغير المعتمد (التابع):** الأداء المالي للقطاع المصرفي:

نظرا لما يعكسه مؤشر الربحية من قيم كمية ذات دلالة ومضامين ومعاني ترتبط بإمكانية المصرف على البقاء والاستمرار وتعظيم ثروة المساهمين وحماية أموال المودعين، وبما يوفر منظورا شاملا وحقيقيا عن الأداء المالي للمصارف والقطاع المصرفي، فقد اعتمد كمتغير معتمد يعبر عن الأداء

المالي للقطاع المصرفي ومدى تطوره وتأثره بأسعار النفط العالمية، والذي يتم التعبير عنه من خلال معدل العائد على الموجودات (Vidal & Vidal, 2021: 290-311)

ب. المتغيرات التوضيحية:

1. **أسعار النفط العالمية:** نظرا لما يتمتع له نفط برنت من وزن هائل في عالم الطاقة والاقتصاد، وعده المعيار الدولي المستخدم في تحديد أسعار معظم أنواع النفوط المتداولة في العالم، واستخدامه كمعيار مرجعي لتسعير أكثر من ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والأفريقية، وما يشكله ذلك من تأثير كبير على أسعار النفط العالمية يجعله مؤشراً مهماً في الأسواق المالية العالمية، تعكس تحركاته وأسعاره حالة السوق العالمية وتأثيرها على اقتصادات الدول وسياساتها، فقد تم اعتماده كمؤشر معبر عن أسعار النفط العالمية بعد أخذ معدل التغير الحاصل به.

2. **المتغيرات الضابطة (Control Variables):** لتعزيز النتائج التجريبية والاقتراب من الحدود الواقعية للظاهرة الاقتصادية المتمثلة بالأداء المالي للقطاع المصرفي والمعبر عنه بمؤشر الربحية، أضيفت إلى مؤشر أسعار النفط العالمية بعده متغير تفسيري، متغيرات تفسيرية أخرى ضابطة أكدت الدراسات الاقتصادية والمالية على أهميتها كعوامل رئيسة مؤثرة في الأداء المالي للقطاع المصرفي بصورة مستقلة من جانب، ومن خلال تأثيرها في امكانية استجاب القطاع المصرفي للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية من جانب آخر وهي:

أ. **النمو الاقتصادي (GDP):** تشكل التغيرات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي أحد العوامل المهمة المؤثرة في الأداء المالي للقطاع المصرفي، فانخفاض مستويات النمو الاقتصادي ومن خلال ما يعكسه من ضعف وتدني قدرة الشركات والمؤسسات على سداد القروض ومن ثم تراجع سيولة القطاع المصرفي من جهة، وانخفاض مستويات أداء الأسواق المالية وتراجع أسعار موجوداتها سيخفض من قيم موجودات المالية ومنها الموجودات المالية للقطاع المصرفي من جهة أخرى، ستدفع بمجملها بالأداء المالي للقطاع المصرفي إلى التراجع (Al-Khazali & Mirzaei, 2017: 193-208)

(Hassan & Bashir, 2005: 354)، (Berger & DeYoung, 2019: 849-870)

ب. **أسواق الأوراق المالية (TASI):** يمارس أداء المؤسسات المالية وعبر تأثيره في قيم الموجودات المالية للشركات المدرجة فيه بما فيها المصارف تأثيراً طردياً في مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي، فارتفاع مستويات أداء الأسواق الما المالية يرفع من قيم أسهم المصارف المدرجة ضمن نشاطاته الامر الذي ينعكس إيجابياً على الأداء المالي لتلك المصارف وبالتالي القطاع المصرفي

(Albulescu, 2018: 35)، (Yildirima & Efthymoulou, 2018: 225-245)

ج. **سعر الفائدة (INT):** تساهم أسعار الفائدة وبشكل واضح ومهم في أداء القطاع المصرفي، فانخفاض أسعار الفائدة والنتيجة عن ارتفاع الإيرادات الحكومية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ومن ثم زيادة عرض النقد سيخفض من أسعار الفائدة على القروض، وهو ما يقلل من قدرة المصارف وبالتالي القطاع المصرفي في الحصول على المستويات المرغوبة من الأرباح، التي تشكل المؤشر الأكثر

أهمية للتعبير عن الأداء المالي للقطاع المصرفي (Thornton & Molyneux, 1992:155-159)

د. **الإيرادات العامة (EX):** تمارس التقلبات في الإيرادات العامة، ومن خلال تأثيرها في النشاط الاقتصادي، دوراً مهماً في التأثير على أداء القطاع المصرفي. فارتفاع الإيرادات الحكومية العامة وما يشكله من تحفيز على توسيع مساحة نفقاتها الاستهلاكية والاستثمارية والتشغيلية والتي تشكل في جزء منها مصادر دخله للقطاع الخاص يمكن أن يذهب قسم منها إلى القطاع المصرفي لتسديد

التزاماتها المالية، أو بشكل ودائع، وهو ما ينعكس في ارتفاع مستويات احتياطياتها النقدية وسيولتها التي تشكل مصدرا رئيسا لاستثماراتها ومن ثم رفع مستويات أداء مؤشراتها (Mishkin, 2010: 537) (Keliuotyte-Staniulienė, 2015: 28-46)

جدول (1): المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة

المتغير المعتمد				
الرمز	المؤشر		المتغير	
R	مؤشر الربحية (العائد على الموجودات)		أداء القطاع المصرفي	
المتغيرات المستقلة (التوضيحية)				
ت	الرمز	المؤشر	المتغيرات	التأثير المتوقع
1	OIL	معدل التغير في اسعار نفط برنت	اسعار النفط العالمية	+
2	GDP	معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي	النمو الاقتصادي	+
3	TASI	معدل التغير في مؤشر السوق	سوق الأوراق المالية	+
4	I	سعر الفائدة الحقيقي (%)	سعر الفائدة	-
5	EX	معدل التغير في الإيرادات العامة كنسبة من GDP	الإيرادات العامة	+

المصدر: من اعداد الباحثون

ووفقا لما سبق، يأخذ أنموذج التقدير الصيغة الدالية الآتية:

$$R = f(OIL, GDP, TASI, I, EX)$$

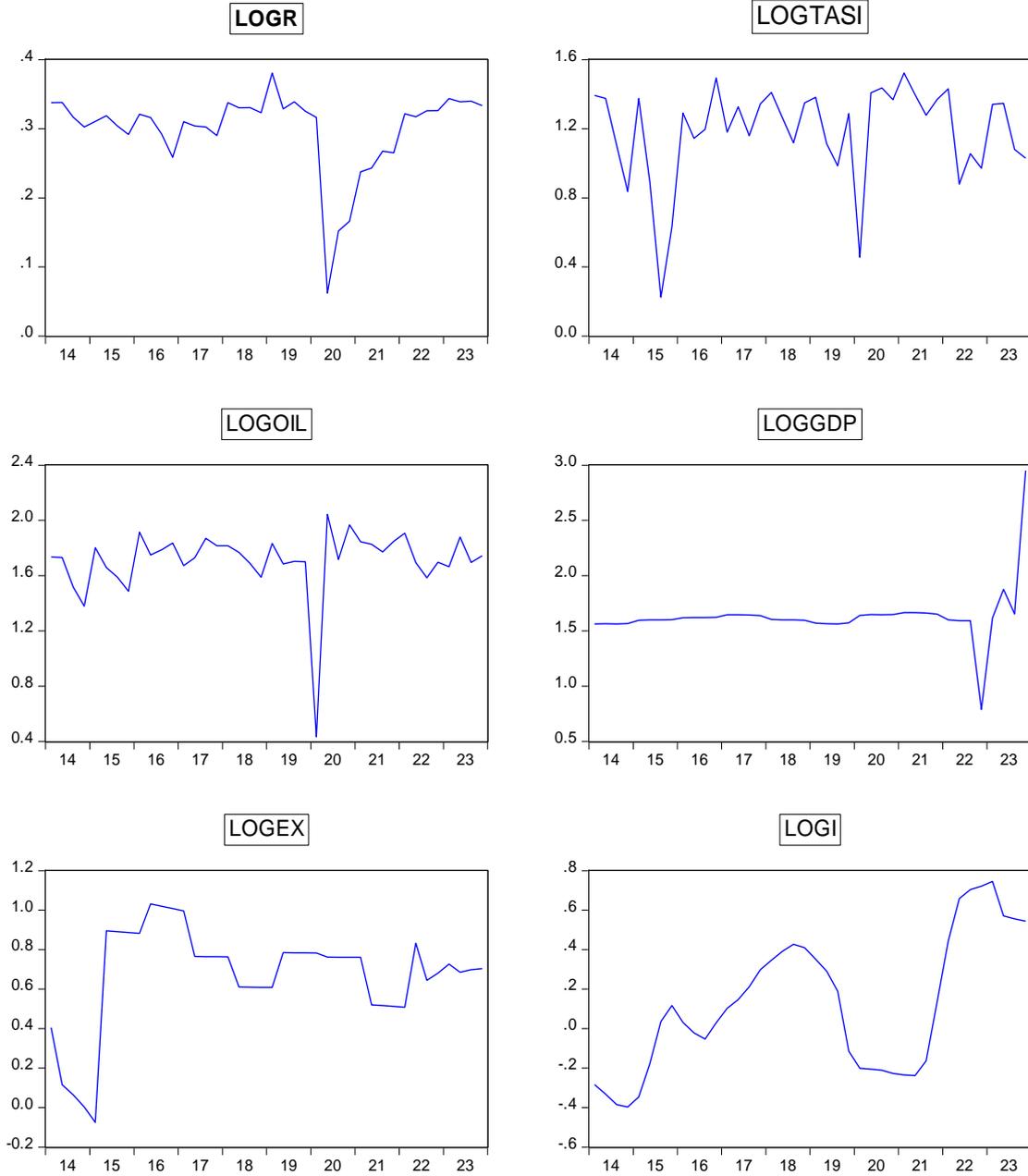
التي تشكل الأساس لبناء المعادلة القياسية الآتية:

$$R = \beta_0 + \beta_1 OIL + \beta_4 GDP + \beta_2 TASI + \beta_3 I + \beta_4 EX + \varepsilon_i$$

3. منهجية تقدير الأنموذج: للوصول إلى معادلات تقديرية ذات معاملات تقترب من المستويات العليا من الدقة والمصدقية تساهم في تقديم تفسيرات وتحليلات منطقية ومقبولة تتوافق مع المنطقات النظرية والتجريبية وتتناغم مع الواقع المصرفي والاقتصادي للمملكة العربية السعودية لأثر التقلبات في أسعار النفط العالمية وبعض المتغيرات الضابطة في الأداء المالي للقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية كبلد يمثل البلدان النفطية المنتجة والمصدرة للنفط، تساعد راسمي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات في الاسترشاد بها للوصول إلى قرارات تقترب من الدقة والموثوقية، اعتمدت ما تعرف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) (Autoregressive Distributed Lag)، التي يتم من خلالها تشخيص الآثار التكاملية لأسعار النفط العالمية وبعض المتغيرات الضابطة في الأداء المالي للقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية وللأجلين القصير منه والطويل، علاوة على تحديد قيمة وحجم واتجاه ذلك التأثير (Pesaran et al, 2001: 289-326).

أ. تقدير الأنموذج ومناقشة النتائج: لتجاوز احتمالية الوقوع تحت ما يعرف بالتقديرات المزيفة أو المضللة لأثر التقلبات في أسعار النفط العالمية في الأداء المالي للقطاع المصرفي في المملكة العربية

السعودية، تم اعتماد اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الانموذج بصيغتها اللوغاريتمية، والتي اشترتها الرسوم البيانية المثبتة في الشكل رقم (2)، لـ Perron Phillip (PP) الذي أدرجت نتائج



شكل (2): الرسوم البيانية لبيانات متغيرات الدراسة

الشكل من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10) تطبيقه ووفقا لحالة Trend and Intercept في الجدول رقم (2)، والتي أكدت على عدم استقراريه متغيرات العائد على الموجودات (LOGR) وسعر الفائدة (LOGI) والايرادات الحكومية (LOGEX) إلا عند الفرق الأول، واستقرار المتغيرات أسعار النفط العالمية (LOGOIL) والنمو الاقتصادي (LOGGDP) ومؤشر سوق الأوراق المالية (LOGTASI) عند المستوى.

(7.0024) الحدود الحرجة العليا عند مستوى معنوية 5%، على وجود علاقة تكاملية مشتركة بين معدل العائد على الاستثمار للقطاع المصرفي (LOGR) وكل من أسعار النفط العالمية (LOGOIL)، وعائد سوق الاسهم الأسهم (LOGTASI)، سعر الفائدة (LOGI)، والنتائج المحلي الاجمالي (LOGGDP) والايرادات العامة (LOGEX)، الأمر الذي يتطلب قبول الفرضية البديلة وما تعكسه من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهو ما يؤكد على وجود علاقة توازنه طويلة الامد بين المتغيرات التوضيحية للأنموذج ومعدل العائد على موجودات القطاع المصرفي.

جدول (3): نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج

ARDL Bounds Test				
Sample: 2014Q1 2023Q4				
Included observations: 36				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Critical Value Bounds		
		Sign.	I0 Bound	I1 Bound
Asymptotic: N=1000				
F-statistic	7.002413	%10	2.08	3
K	5	%5	2.39	3.38
		%2.5	2.7	3.73
		%1	3.06	4.15

المصدر من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).
ووفقاً لنتائج اختبار الحدود (Bound Test) التي اكدت على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج، والذي اتخذ التقدير الأولي له باعتماد منهجية ARDL القيم الواردة في الجدول رقم (4):

جدول (4): نتائج تقدير الأنموذج وفقاً لمنهجية ARDL

Dependent Variable: LOGR
Method: ARDL
Sample (adjusted): 2014Q3 2023Q4
Included Observations: 38 After Adjustments
Maximum Dependent Lags: 2 (Automatic Selection)
Model Selection Method: Akaike Info Criterion (AIC)
Dynamic Regressors (2 Lags, Automatic): LOGTASI LOGOIL LOGI LOGGDP LOGEX
Fixed Repressor: C
Number of Models Evaluated: 486
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGR(-1)	0.446749	0.148218	3.014129	0.0057
LOGR(-2)	0.260882	0.144301	1.807906	0.0822
LOGTASI	-0.009818	0.022606	-0.434285	0.6677
LOGTASI(-1)	-0.000727	0.023300	-0.031181	0.9754
LOGTASI(-2)	-0.084431	0.023081	-3.658007	0.0011
LOGOIL	0.007459	0.024917	0.299345	0.7671
LOGOIL(-1)	0.159341	0.025899	6.152476	0.0000
LOGOIL(-2)	0.099205	0.034443	2.880267	0.0079
LOGI	0.027542	0.015911	1.731047	0.0953
LOGGDP	-0.002218	0.016202	-0.136890	0.8922
LOGEX	-0.072315	0.019684	-3.673889	0.0011
C	-0.205356	0.094260	-2.178599	0.0386
R-squared	0.874025	Mean dependent var	0.297108	
Adjusted R-squared	0.820728	S.D. dependent var	0.059483	
S.E. of regression	0.025185	Akaike info criterion	-4.273030	
Sum squared reside	0.016492	Schwarz criterion	-3.755897	
Log likelihood	93.18757	Hannan-Quinn critter	-4.089038	
F-statistic	16.39913	Durbin-Watson stat	1.980518	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10) وما يعكسه ذلك من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين تلك المتغيرات، تم تقدير معاملات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correction) والتي أدرجت نتائجها بالجدول رقم (5).

جدول (5): معاملات الأجل الطويل ونتائج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهجية ARDL

Dependent Variable: D(LOGR)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample: 2014Q1 2023Q4				
Included observations: 38				
Cointegrating Form				
Long Run Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTASI	-0.325920	0.142162	-2.292599	0.0306

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGOIL	0.952072	0.426030	2.234755	0.0346
LOGI	0.080130	0.047740	1.678473	0.1057
LOGGDP	-0.115772	0.127979	-0.904618	0.3743
LOGEX	-0.243106	0.100457	-2.420000	0.0231
C	-0.601441	0.498198	-1.207231	0.2386
$\text{LOGR} = -0.6014 - 0.3259 \text{ LOGTASI} + 0.9521 \text{ LOGOIL} + 0.0801 \text{ LOGI} - 0.1158 \text{ LOGGDP} - 0.2431 \text{ LOGEX}$				
Short Run Equation Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGR(-1))	-0.288710	0.107166	-2.694043	0.0124
D(LOGTASI)	-0.015466	0.017491	-0.884259	0.3850
D(LOGTASI(-1))	0.085077	0.017838	4.769376	0.0001
D(LOGOIL)	0.014895	0.019592	0.760243	0.4542
D(LOGOIL(-1))	-0.105662	0.028904	-3.655592	0.0012
D(LOGGDP)	-0.001319	0.012988	-0.101544	0.9199
CointEq(-1)*	-0.292943	0.037168	-7.881534	0.0000
R-squared	0.838020	Mean dependent var	-0.000126	
Adjusted R-squared	0.806669	S.D. dependent var	0.051402	
S.E. of regression	0.022601	Akaike info criterion	-4.576826	
Sum squared resid	0.015835	Schwarz criterion	-4.275165	
Log likelihood	93.95969	Hannan-Quinn criter.	-4.469497	
Durbin-Watson stat	1.920443			

المصدر من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).

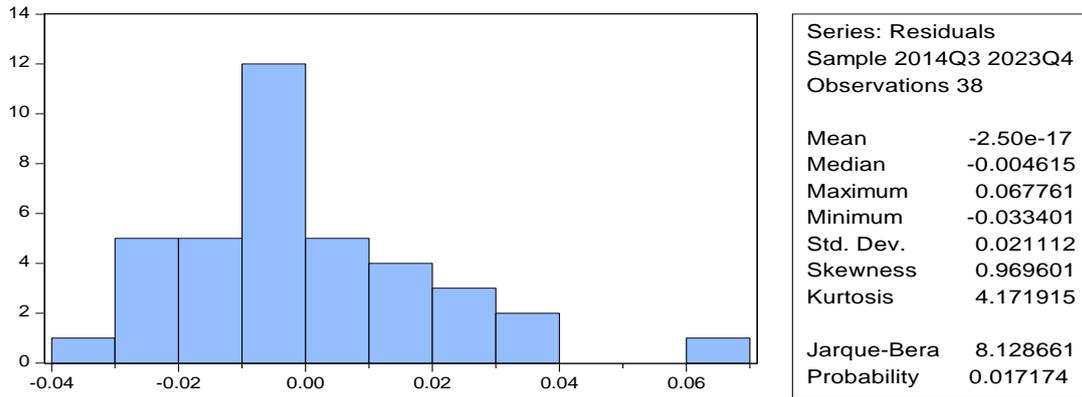
وباعتماد اختبار Serial Correlation LM Test الذي أدرجت نتائجه في الجدول رقم (6)، تم التأكد من افتقار الأنموذج المقدر لمشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، إذ تجاوزت احتمالية F-Statistic قيمة الـ 0.05.

جدول (6): اختبار Serial Correlation LM للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.158244	Prob. F(2,23)	0.8546
Obs*R-squared	0.515796	Prob. Chi-Square(2)	0.7727

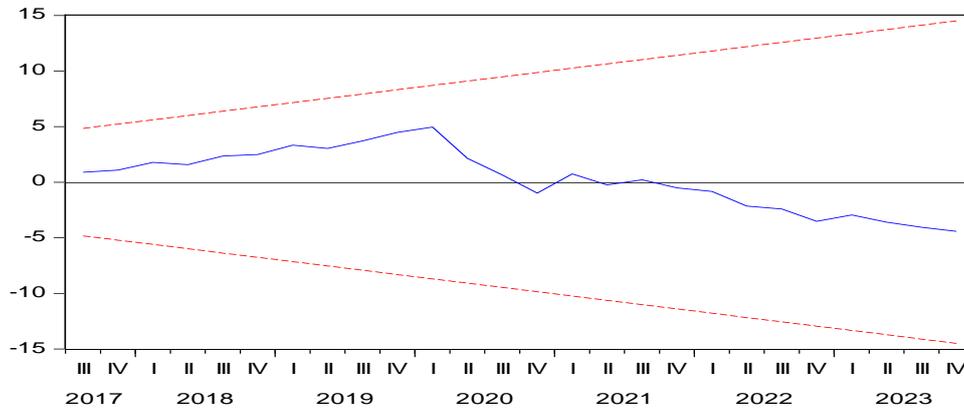
المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).

كما استطاع الانموذج المقدر ومن خلال اختبار (Test Jarque-Bera) المثبتة في الشكل رقم (4)، اثبات تمتع بواقيه بميزة التوزيع الطبيعي، إذ ارتفعت القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera عن الـ 0.05

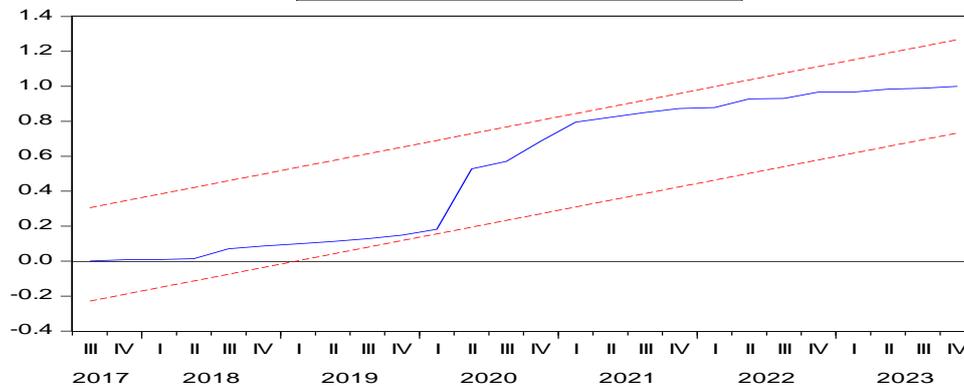


شكل (4): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 1). وأخيرا فانه وليبيان خلو البيانات المستخدمة من اية تغيرات هيكلية، تم اعتماد اختبار CUSUM الذي أدرجت نتائجه في الشكل رقم (5)، والتي اكدت على تمتع المعلمات المقدره للأنموذج المستخدم بالسكون الهيكلية خلال مدة الدراسة.



— CUSUM — 5% Significance



— CUSUM of Squares — 5% Significance

شكل (5): نتائج اختبار CUSUM of Squares & CUSUM لاستقراريه النموذج هيكلية الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).

- لقد جاءت نتائج تقدير إثر التقلبات في أسعار النفط العالمية في الأداء المالي للقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية المعبر عنه بالعائد على الموجودات كمؤشر يعكس ربحية القطاع المصرفي وكما وضحته النتائج المدرجة في الجدول رقم (5) لتبين ما يأتي:
- ❖ دعمت نتائج التقدير طويلة الأجل التأثير الطردي لتقلبات أسعار النفط العالمية (LOGOIL) في متغير ربحية القطاع المصرفي المعبر عنه بالعائد على الموجودات (LOGR)، وبمعامل مرونة بلغت قيمته (0.9521)، فارتفاع أسعار النفط العالمية بمقدار 1% سيرفع من ربحية القطاع المصرفي بمقدار (0.952 %). وبذلك جاءت النتائج لتتوافق مع الأطر النظرية والدراسات التجريبية التي أكدت على استجابة مستويات ربحية القطاع المصرفي إيجابيا للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية ومؤكدة فرضية البحث.
 - ❖ نجح متغير الإيرادات العامة (LOGEX)، ومؤشر سوق الأوراق المالية السعودي (LOGTASI) في إثبات تأثيرهما المعنوي السلبي في العائد على موجودات القطاع المصرفي (LOGR) على المدى الطويل، وبمعاملات مرونة بلغت (-0.2431)، (-0.3259) على التوالي، إلا أنه كان مخالفا للأطر الفكرية المؤكدة على ارتباط أرباح القطاع المصرفي إيجابيا بالإيرادات العامة ومؤشرات أسواق الأوراق المالية، وربما جاء ذلك بسبب ارتفاع درجة مزاحمة القطاع الحكومي لاستثمارات القطاع الخاص وابتعاده عن اللجوء إلى القطاع المصرفي لأغراض الاقتراض، واقتراجه من الأسواق المالية للحصول على التمويل اللازم.
 - ❖ فشل مؤشري سعر الفائدة (LOGI) والنمو الاقتصادي (LOGGDP) في إثبات تأثيرهما المعنوي في ربحية القطاع المصرفي (LOGR) في المدى الطويل، وربما يعود ذلك إلى خضوع المجتمع السعودي إلى قيم الدين الإسلامي الذي يحرم الفائدة (الربا)، من جانب آخر قد ترتبط المصارف السعودية بالاستثمارات الخارجية أكثر من ارتباطها بالاستثمارات المحلية الأمر الذي لا يشكل النمو الاقتصادي السعودية تأثيرا مهما في عوائدها.
 - ❖ من جانب آخر أفرزت نتائج التقدير قصيرة الأجل قدرة العائد على الموجودات (LOGR)، وأسعار النفط العالمية، (LOGOIL) ومؤشر سوق الأوراق المالية (LOGTASI)، وبتباطؤ زمني قدره فترة زمنية واحدة من التأثير المعنوي في العائد على الموجودات للقطاع المصرفي السعودي.
 - ❖ بلغ حد تصحيح الخطأ (CETt-1) الذي حقق الشرط اللازم والكافي (السلبية والمعنوية) ما قيمته (0.2929)، أي إن عملية تعديل الاختلالات الحاصلة من الأجل القصير والعودة إلى حالة التوازن تحتاج إلى مدة زمنية قدرها (3.414 لفصل).
- خامساً. الخاتمة Conclusion:** يعد تقديم صورة شمولية واضح عن الآليات والقنوات التي تتمكن من خلالها تقلبات أسعار النفط العالمية في التأثير على الأداء المالي للقطاع المصرفي، ومن ثم بناء وصياغة أنموذج كمي تجريبي قادر على تقدير وتحليل اتجاه تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية في مؤشر ربحية القطاع المصرفي وقيمه في المملكة العربية السعودية وللمدة 2014-2023 وليبيانات فصلية، الأهداف الرئيسية التي سعى البحث إلى تحقيقها.
- وبغية الوصول إلى ذلك واختبار فرضيته القائلة بقدرة المؤشرات المالية للقطاع المصرفي على الاستجابة الطردية للتقلبات في أسعار النفط العالمية في المملكة العربية السعودية ولكلا الأجلين القصير منه والطويل، استخدم أسلوب بيانات السلاسل الزمنية ولجميع المتغيرات الداخلة في

الأنموذج التجريبي وبصيغتها اللوغاريتمية لتشمل كل منها 40 مشاهدة، اعتمدت كمدخلات لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقد جاءت نتائج التحليل القياسي لتؤكد على أن تحرك أسعار النفط العالمية باتجاه الصعود، عادة ما يتبعه صعود في ربحية القطاع المصرفي والمعبر عنه بمؤشر العائد على الموجودات في المملكة العربية السعودية في الأجل الطويل، في حين غاب التوافق في طبيعة هذا التأثير في المدى القصير، وهو ما جاء متناغماً مع فرضية البحث. كما عكست النتائج احتياج عملية تعديل الاختلالات الحاصلة من الأجل القصير والعودة إلى حالة التوازن طويل الأجل تقتضي مدة زمنية قدرها (3.414) فصل.

وبذلك أفصحت النتائج عن تقديم تأييد إضافي للأطر الفطرية والبحوث التجريبية الداعمة للدور المهم والطردي الذي يمكن أن تمارسه التقلبات في أسعار النفط العالمية في القطاع المصرفي ومؤشراته المختلفة ومنها الربحية المصرفية. ووفقاً لذلك، وبهدف الحفاظ على قدرتها على استدامة أدائها المالي سواء في فترات ارتفاع أسعار النفط وما يحدثه من آثار إيجابية على نشاطها ومؤشرات أدائها، أو في فترات انخفاض أسعار النفط العالمية وما يحدثه من آثار سلبية على أداء مؤشراتها، يتطلب من المصارف السعودية وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات القادرة على إدارة مواردها المالية وبالشكل الذي يجنبها الآثار السلبية المتوقعة من انخفاض أسعار النفط العالمية المتوقعة مع محاولة استثمار مواردها المالية في فترات ارتفاع أسعار النفط العالمية بصورة أكثر فاعلية وكفاءة وبما يضمن استدامتها في أوقات صدمات النفط السلبية.

المصادر

1. Ibulescu, Claudiu Tiberiu, 2018, Bank financial stability, bank valuation and international oil prices: Evidence from listed Russian public banks. <https://arxiv.org/pdf/2004.12791>
2. Al-Khazali, O.M., Mirzaei, A. (2017). The Impact of oil price movements on bank nonperforming loans: global evidence from oil-exporting countries, *Journal of Emerging Market Review*, 31: 193–208.
3. Albulescu, Claudiu Tiberiu, 2018, Bank financial stability, bank valuation and international oil prices: Evidence from listed Russian public banks. <https://arxiv.org/pdf/2004.12791>
4. Al-Khazali, O.M., Mirzaei, A. (2017). The Impact of oil price movements on bank nonperforming loans: global evidence from oil-exporting countries, *Journal of Emerging Market Review*, 31: 193–208.
5. Alodayni, S. (2016). Oil Prices, Credit Risks in Banking Systems, and Macro-Financial Linkages across GCC Oil Exporters. *International Journal of Financial Studies*. 4(4):1–14
6. Amano, Robert. and Van Norden, Semon. 1998. Exchange rates and oil prices. *Review of International Economics*, 6(4):683–694.
7. Athanasoglou, Panayiotis P., Brissimis, Sophocles N. and Delis, Matthaios D. 2008. Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 18(2), 121–136.

8. Beckmann, Joscha and Czudaj, Rober., 2013. Is there a homogeneous causality pattern between oil prices and currencies of oil importers and exporters? *Energy Economics*, 40:665–678.
 9. Berger, Allen N. & DeYoung, Robert. (1997). Problem loans and cost efficiency in commercial banks. *Journal of Banking and Finance*, 21: 849–870.
 10. Countries Ammar & Al-Mohamad, Somar,2022, Bank Efficiency and Oil Price Volatility: A View from the GCC Jreisat, *Emerging Science Journal*, 6(3):519-529.
 11. Demirgüç-Kunt, Asli and Detragiache, Enrica, 2000. Monitoring banking sector fragility: a multivariate logit approach. *World Bank Economic Review*, 14(2), 287–307.
 12. El-Chaarani, Hani, (2019), The Impact of oil Prices on the Financial Performance of Banking Sector in Middle East Region, *International Journal of Energy Economics and Policy*, 9(5):148-156.
 13. Fedoseeva, Svetlana. 2018. Under pressure: Dynamic pass-through of oil prices to the RUB/USD exchange rate. *International Economics*, 156, 117–126.
 14. Golub, Stephen S. 1983. Oil prices and exchange rates. *Economic Journal*, 93(371), 576–593.
 15. Greta Keliuotyė-Staniulėnienė, Greta, 2015, Fiscal sustainability and its impact on financial stability in Lithuania and other new member states of the European union, *Ekonomika*, vol. 94 (2): 28-46.
 16. Hassan, Kaber, & Bashir, Abdl.-Hameed. (2005). Determinants of Islamic Banking Profitability. Retrieved June 2021, from Research Gate:
 17. Hooker, panelMark A.,1996, What happened to the oil price-macroeconomy relationship? *Journal of Monetary Economics*,38(2): 195-213.
 18. Khandelwal, P., Miyajima, K. and Santos, A.O. 2016. The impact of oil prices on the banking system in the GCC, *IMF Working Paper*, No.161.
 19. Kilian, Luts. 2008. The economic effects of energy price shocks. *Journal of Economic Literature*, 46(4), 871–909.
 20. Krugman, Paul., 1983. Oil and the dollar. *NBER Working Paper* No. 554.
 21. Lee , Byung Rhae, Lee, Kiseok, Ratti Ronald A, 2001,Monetary policy, oil price shocks, and the Japanese economy, *Japan and the World Economy*,13(3):321-349.
 22. Mishkin, F. (2012). *The economics of money, banking and financial markets*. (10th). United States of America, Pearson.
 23. Miyajima, Ken, 2016, An Empirical Investigation of Oil-Macro-Financial Linkages in Saudi Arabia, *IMF Working Paper*.No.22
 24. Mohammadi, Teymour, Eskandari, Farzadi, Karimi, Dav0u, (2016). The Effect of macroeconomic variables and special banking characterics on nonperforming loans in Iranian banking system. *Journal of Economic Research*, 16(62), 81–101.
 25. Molyneux m, P. and Forbes, W. (1995). *Market Structure and Performance in European Banking*. *Applied Economics*, 27, 155-159.
 26. Nadalizadeha, Ameneh, Kianib, Kambiz, Hoseinic Shamseddin, and Peykarjou Kambiz,2019, The Impact of Oil Price Movements on Bank Nonperforming Loans (NPLs): The Case of Iran, *Petroleum Business Review*, 3(1):63-78.
-

27. Pesaran, M. Hashem., Yongcheol Shinn & Richard J. Smith, 2001, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal Of Applied Econometrics*, 16(3):289-326.
28. Poghosyan, Tigran and Hesse, Heiko, (2009). Oil Prices and Bank Profitability: Evidence from Major Oil-Exporting Countries in the Middle East and North Africa. *IMF Working Papers*, No.9: 1-23.
29. Sadorsky, P., (2004). Stock markets and energy prices. *Encyclopedia of Energy*, 5:707–717.
30. Saif-Alyousfi, A., Md-Rus, R., Mohd, K.N. (2018), Oil price and banking sectors in gulf cooperation council economies before and after the global financial turmoil: Descriptive analysis. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 8(6):89-101.
31. Vidal, Maria Carmen L. & Vidal, Elbert Bryan R..2021, Oil Price Change: Its Effects to the Stability and Profitability of Banks in the Sultanate of Oman, *Saudi Journal of Economics and Finance*, 5(7):290-311.
32. Yildirim, Canan. and Efthyvoulou, Georgio. 2018. Bank value and geographic diversification: regional vs global. *Journal of Financial Stability*, 36: 225–245